



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى

اسم الكاتب: د. عباس سعدون رفعت

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2329>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 06:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى

د. عباس سعدون رفعت(*)

المقدمة:

لقد ادى تفكك الاتحاد السوفيتي الى خلق فراغ إستراتيجي في وسط آسيا مهد الطريق لأنضمام لاعبين جدد يبتغون السيطرة على امكانات هذه المنطقة المهمة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، والواقع كانت الصين من بين أهم هؤلاء اللاعبين، خصوصا أنها تتقاسم مع آسيا الوسطى حدودا طويلة كما تتقاسم معها امتدادات عرقية متداخلة، إذ شعرت الصين؛ وهي من القوى الآسيوية ذات الثقل الدولي، بالحاجة إلى إعادة تنظيم الرؤية الإستراتيجية لآسيا عامة واسيا الوسطى خاصة، وبما يحقق مصالحها، فلقد برزت دول اسيا الوسطى في خضم تنافس دولي على النفوذ من قبل دول مختلفة شملت الى جانب الصين كلا من روسيا والولايات المتحدة وتركيا وايران وعلى الرغم من ان الاهتمام المتجدد لاسيا الوسطى يذكر بلعبة كبرى جديدة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، وكانت هذه الدول محل تنافس فيما بينها ودول المنطقة، فالولايات المتحدة تسعى لسيط نفوذها عليها، وروسيا تحاول ان تبقيا تدور في فلكها مثلما كانت في الحقب الماضية، اما الصين فانها تسعى لان تدخل بشركاتها العملاقة الى المنطقة وان تستغل امدادات الطاقة المتوفرة فيها، وينطبق ذلك على تركيا وايران

ان مساحة جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، والمتاخمة للحدود الغربية للصين في ثلاثة منها (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان)، تبلغ ما يقارب الأربع ملايين كيلومتر مربع، وبعدد سكان يزيد عن الستة والستين مليون نسمة حتى عام ٢٠١٤، يتمركز نصفهم تقريبا في اوزبكستان، ونظرا لما تتمتع به من موقع جغرافي حيوي وامتلاكها لموارد طبيعية وافرة، ظلت ومنذ استقلالها عام ١٩٩١ (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي)، محط أنظار وإطماع وتنافس

(*) جامعة النهدين - كلية العلوم السياسية .

مختلف القوى العالمية، والذي أدى إلى حدوث العديد من الأعمال العسكرية في هذه المنطقة، وسادت حالة عدم الاستقرار في اغلب جمهورياتها، الأمر الذي دفع القوى الدولية المختلفة إلى التدخل وإيجاد موطأ قدم لها داخل هذه الجمهوريات، وبما إن الصين متاخمة لدول آسيا الوسطى ويربطها معها حدود طويلة، لا يمكن إن تقف موقف اللامبالاة كون آسيا الوسطى هي إحدى المناطق ذات الاهتمام الصيني، والتي ترتبط ارتباط مباشر بالمصالح الصينية.

فالصين التي تمتاز بمعدلات نمو اقتصادي تعد الأعلى من نوعها في العالم، فضلا عن وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها سكانها العالية، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، أصبحت و بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسة المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية، الأمر الذي جعلها محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، وذلك لدراسة توجهاتها الإقليمية والدولية لإدامة تلك المكانة، ومنها دراسة توجهاتها حيال آسيا الوسطى لما لها من أهمية سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية بالنسبة للصين.

الأهمية:

إن اختيار منطقة آسيا الوسطى في التوجهات الخارجية الصينية تعود أهميتها بالنسبة للصين، وذلك للأسباب الآتية :

- ١- الدوافع الأمنية الصينية حيث تعد منطقة آسيا الوسطى بمثابة البطن الرخو للصين التي تشكل منطلقا لأثار الاضطرابات داخل الصين لاسيما إقليم سينيكيانغ (تركستان الشرقية)، ولا بد من وجود مناطق عازلة لضمان امن الصين، وضمان مصالحها الحيوية .
- ٢- العامل الاقتصادي المتمثل بمصادر الطاقة ومسارات الأنابيب الناقلة للنفط والغاز الطبيعي، إلى جانب المصالح الاقتصادية المشتركة .
- ٣- التداخل العرقي والاثني بين الصين والجمهوريات الإسلامية، لاسيما في إقليم سينيكيانغ.
- ٤- ضمان استقرار المنطقة لتجنب التوترات العرقية والدفاع عن مصالحها، ومصالح هذه الجمهوريات.

٥- انعكاسات إحداث ١١/١١/٢٠٠١، والحرب الأمريكية على (الإرهاب)، والذي نتج عنها وجود عسكري أمريكي في المنطقة.

٦- بذل الكثير من الجهود للحيلولة دون هيمنة إي دول أخرى على منطقة آسيا الوسطى واحتواء وإبعاد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية عنها.

الإشكالية:

إن معرفة توجهات الصين حيال دول آسيا الوسطى تقتضي معرفة الدوافع الأساسية والمهمة التي قادت الصين للتوجه صوب آسيا الوسطى، وما هي طبيعة الصراع المثار حول هذه المنطقة، لأجل ذلك تدور الإشكالية التي يحاول البحث حلها حول مكانة آسيا الوسطى في التفكير الاستراتيجي الصيني، وسعتها في شبكة المصالح الدولية الصينية، التي تحاول الأخيرة الحفاظ عليها بالطرق السلمية دون استخدام الأداة العسكرية، نظرا لحجم المخاطر التي تفرضها طبيعة الصراعات داخل آسيا الوسطى وتأثيرها على الداخل الصيني، ونوعية التهديدات التي تطرحها على شبكة المصالح الصينية داخل آسيا الوسطى.

لذلك حاولنا طرح بعض الأسئلة التي يمكن إن تعيننا في حل الإشكالية ومنها:

ما هي الدوافع الصينية للتوجه صوب آسيا الوسطى؟ وما هي طبيعة التحديات والمحددات التي تواجه الصين في حركتها إزاء آسيا الوسطى؟ وما طبيعة الموقف الأمريكي والروسي من هذا التوجه؟

الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "إن جمهوريات آسيا الوسطى بما تحتويه من مخزونات عسكرية وثروات طبيعية الى جانب ما يعترها ، وما تعانیه من عدم استقرار سياسي وامني شكلت محطة مهمة للتوجهات الصينية ، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى تبني منحى التغلغل واستمرار النفوذ، وتعزيز العلاقات مع هذه الجمهوريات بما يتماشى مع المصالح والأهداف والتطلعات الصينية".

الهيكلية:

من اجل الوصول إلى حلول ملائمة للأسئلة المطروحة، والتي فرضتها طبيعة الإشكالية التي يدور حولها البحث، محاولا إيجاد حلا لها، وتأسيسا على ما جاءت به الفرضية قسمنا البحث على ثلاث مطالب هي: دوافع الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى، والمصالح الإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى، وثالثا محددات التوجهات الصينية.

المطلب الاول: دوافع الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى:

تعد الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بدول اسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١؛ وبذلك فبدلا من ان تجاور الصين دولة واحدة هي الاتحاد السوفيتي تعددت الى مجموعة دول تجاورها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكان لزاما على الصين تسوية مشكلاتها الحدودية معها عوضا عن الإتحاد السوفيتي^(١)، ولهذا سعت الصين الى اقامة علاقات دبلوماسية مع جاراتها الجدد، وتبادل الزيارات الرسمية معها، اذ اكدت الصين على ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك، ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي، وقد نتج عن تلك الزيارات توقيع اتفاقيات ومعاهدات خاصة في الشؤون الأمنية والعسكرية، وإعادة رسم الحدود بين الطرفين^(٢)، ويبلغ طول الحدود بين الصين ودول آسيا الوسطى الثلاث، كازاخستان و قرغيزستان و طاجيكستان، أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر، وهناك العديد من القوميات العابرة للحدود بينهما، وتنظيم التجارة وخطوط النقل الجوي، والتنسيق في مجال مشروعات التنمية المشتركة

لتحجيم الحركات الانفصالية في إقليم سينكيانغ (تركستان الشرقية) الصيني^(٣)

والواقع لقد برزت وبشكل ملحوظ مشكلة انفصال اقليم سينكيانغ عن الصين بعد زيارة رئيس وزراء الصين لجمهوريات آسيا الوسطى في عام ١٩٩٤ ، والذي أعلن فيها ان سياسة الصين تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تتركز على أربع مبادئ

^١ _ عبدالسلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، ٢٠٠٥)، ص ١٥

^٢ _ المصدر نفسه، ص ١٤.

^٣ _ محمد السيد سليم، آسيا والتحول العالمية، ط ١، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٣٣٢.

اساسية هي " تعزيز التعايش السلمي - تعزيز الرخاء الاقتصادي - حرية الاختيار
لأنموذج الاقتصادي - احترام سيادة وسلامة الإقليم" (٤).

١_الدوافع السياسية والأمنية:

إنَّ الصين قوة آسيوية فاعلة لها تأثيرها، وذات اقتصاد متطور بنسب جيدة وتحتوي على مجموعة واسعة من الصناعات فضلا إلى كونها دولة نووية ، فهي ومنذ زمن تسعى لتأخذ موقعها على الساحة الدولية بصورة فاعلة وخاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ولتحقيق هذا الهدف فهي تعمل على تنفيذه بمختلف المستويات (٥).

فأمينا استطاعت الصين أن تقنع جمهوريات آسيا الوسطى بممارسة ضغط على ناشطي المعارضة الأيغورية الذين يكافحون من أجل حريات أكثر في إقليم سينكيانغ (تركستان الشرقية) فالأخير يجاور دول اسيا الوسطى ويحوي ١٥ مليون نسمة (٥٦٠٪ ذات اصول تركية اسلامية و٦ مليون من الايغور^٦ و١٥ مليون كازخستاني) ولهذه المجموعات العرقية صلات ثقافية وحضارية قوية مع طاجكستان وكازخستانونقيرغستان التي تجاور الصين، ونظرا للتقارب الجغرافي والتشابه العرقي فقد امتد تأثير الحركات الاستقلالية من اسيا الوسطى الى اقليم سينكيانغ، اذ اندلعت في الاخيرة اعمال عنف

^٤ Adiljan Umaror and Dmitry pashkun , tensions in sino –central Asian Relations and their implications for Regional security , conflict studies Researcher , central Academy of united kingdom , Central Asia , 2006, P.5

^٥ - جعفر حسن عترسي، فوضوية العالم وميزان القوى هيكلية العالم الجديد صراع الأرض والنفط والأسواق إلى ما بعد سقوط بغداد (بيروت : دار المحبة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٩.

^٦ - الإيغور قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام يعيش أغلبها في إقليم سينكيانغ الذي كان يسمى تركستان الشرقية قبل ضمه من قبل الصين واتخذت العلاقة بين الإيغور والصينيين طابع الكره والفر، حيث تمكن الإيغور من إقامة دولة تركستان الشرقية التي ظلت صامدة على مدى نحو عشرة قرون قبل أن تنهار أمام الغزو الصيني عام ١٧٥٩ ثم عام ١٨٧٦ قبل أن تلحق نهائيا في ١٩٥٠ بالصين الشيوعية وعلى مدى هذه المدة قام الإيغور بعدة ثورات نجحت في بعض الأحيان في إقامة دولة مستقلة، لكنها سرعان ما تنهار أمام الصينيين الذين أخضعوا الإقليم في النهاية لسيطرتهم. وبعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ كشف النظام الصيني من حملة مطاردته للاستقلاليين الإيغور وتمكن من جلب بعض الناشطين الإيغور خصوصا من باكستان وكازخستان وقيرغزستان في إطار ما يسمى "الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب". ورغم المطاردة الصينية ظلت بعض التنظيمات السرية تنشط داخل البلاد منها بالخصوص الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية التي تتهمها بكن بتنفيذ سلسلة انفجارات في الإقليم، وفي ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ قام الإيغور بتأسيس حكومة في المنفى لتركستان الشرقية يرأسها أنور يوسف. للمزيد

ينظر: <http://www.aljazeera.net/news/international/2009/7/6>

وصراع بين الايغوريين والسلطات الصينية، ونتيجة لذلك قامت الاخيرة بالعديد من الاجراءات لتأمين حدودها بهدف وقف تسلل العناصر الانفصالية ووقف الامدادات لعناصر المعارضة داخل الصين فضلا عن اقامة علاقات قوية مع حكومات آسيا الوسطى بهدف التعاون معها للضغط على الحركات المتشددة وزيادة تأثيرها في منطقة اسيا الوسطى ، ولقد شهد إقليم سينكيانغ اضطرابات سياسية، مما دفع حاكم الإقليم إلى أن يحذر من الآثار السلبية التي تركها تغير الهيكلية الدولية في اقليم سينكيانغ المستقل ذاتياً^(٧).

ولقد وقع في سينكيانغ الصينية أكثر من عشرين حادثة أمنية، وغالبيتها لها علاقة مباشرة مع بعض القوى في آسيا الوسطى، كما إن الإحداث الأمنية والانفصال التي وقعت خلال القرن العشرين لها أيضا علاقة وثيقة مع القوى المسيطرة على آسيا الوسطى^(٨). في الواقع إن الأوضاع الأمنية في دول آسيا الوسطى تفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق الغربية للصين، وان عدم استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول فضلا إلى الاضطرابات الإقليمية التي تولدها تنافس وصراع الدول الكبرى تشكل مجتمعة تهديدات على الأمن القومي الصيني، وفي حال وقوع اضطرابات في جمهوريات وسط آسيا من الصعب جدا إن تكون الصين بمعزل عنها، كما هو الحال في الحرب الأهلية الطاجكستانية، والاضطرابات التي إثارتها الحركة الإسلامية في أوزبكستان، لم تنعكس سلبا على حركة التبادل التجاري بين الصين، وبين دول المنطقة فحسب، بل امتدت إلى إقليم سينكيانغ الصيني، نظرا للتداخل العرقي بين الإقليم وجمهوريات آسيا الوسطى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن القوى الداعية إلى استقلال " تركستان الشرقية " المهددة للأمن القومي الصيني^(٩)، والمرتبطة مع الحركة الإسلامية الاوزبكستانية وغيرها من

^٧ - محمد رفعت الإمام، الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز اللعب على المتناقضات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد ١٣٨، العدد (١٥٤)، ٢٠٠٣، ص ١٢١

^٨ - كريستيان كوخ، الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، ضمن كتاب توازن القوى في جنوب آسيا (أبو ظبي : مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٠٧

^٩ - محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠، وكذلك ينظر حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٢٨)،

المنظمات الراديكالية الأخرى، قد قامت بإعمال عسكرية في إقليم سينكيانغ الصيني، والتي تتخذ من جمهوريات آسيا الوسطى جبهة أمامية وقاعدة انطلاق لها لتجزئة الصين وتمزيق وحدتها، فإذا ما أرادت الصين حل مشكلة " تركستان الشرقية " فأنها ستواجه الكثير من الصعوبات بعيدا عن تنسيق ومساعدة دول آسيا الوسطى، ومن الناحية الجيو سياسية الأمنية، فأن الصين تعد الجار القريب لمنطقة آسيا الوسطى وتشكل هذه المنطقة ممراً للنقل البري والاتصالات بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط بينما تعطي الصين لجمهوريات آسيا الوسطى الجمهوريات الحبيسة ممراً جغرافيا آمناً نحو المحيط الهادي^(١).

إن مخاوف الصين من تصاعد النزعة القومية والدينية الراديكالية المتطرفة في دول وسط آسيا، وما يتصل بها من صراعات قد تنعكس سلبا علماً استقرار إقليمها الغربي (سينكيانغ)، ولقد عززت تلك المخاوف تصاعد موجة (الإرهاب) الدولي، وإعلان الولايات المتحدة حربها ضد (الإرهاب) في أعقاب إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إذ دخلت القوات العسكرية الأمريكية آسيا الوسطى ورابطت فيها، وعادت القواعد العسكرية الأميركية على مقربة من سينكيانغ الصينية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في مكانة ووضعية جمهوريات آسيا الوسطى، التي تشكل الفناء الخلفي الاستراتيجي للصين، وبذلك ازدادت التهديدات الأمنية التقليدية التي تواجه المناطق الغربية للصين^(٢). إذ أكدت الولايات المتحدة انها عازمة على استئجار القاعدة العسكرية السوفيتية (سابقاً) في خان آباد الاوزبكية ولمدة ٢٥ عاماً وانفاق ٥٠٠ مليون دولار لتثبيت قواعدها فيها في اطار جهود امريكية لتقرير وجودها العسكري تحت غطاء مكافحة الارهاب وهذا المبرر

^١ Sun Zhuangzhi , The Relationship between China and Central Asia , Edited by Iwashita Akihiro Eager Eyes Fixed on Enrasia Russia and it's neighbors in crisis Copyright , 2007 by the slavic Research Central Japanese , P.92

^٢ أبو بكر فتحي الدسوقي، العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف وأفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (١٧٠)، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٤٢ .

سمح بقواعد عسكرية مماثلة في اوزبكستان وقيرغستان وباكستان كما ان هذه القواعد تشير الى ان الولايات المتحدة ستبقى طويلا في المنطقة.^(١٢)

إن اهتمام الصين باستتباب الأمن على حدودها الطويلة مع جمهوريات وسط آسيا دفعها إلى إيجاد تفاهات ثنائية وجماعية مع دول المنطقة، من اجل الحفاظ على أمن واستقرار الحدود، وإيجاد مناطق حدودية منزوعة السلاح، فقبل استقلال الجمهوريات كانت الصين تتفاوض مع دولة واحدة هي الاتحاد السوفيتي، إما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات اسيا الوسطى اشتركت ثلاث دول بهذه الحدود، هذا أدى إلى أن تصبح قضية تسوية المشكلات الحدودية بين الصين وجاراتها الجدد أكثر صعوبة (١٣).

وانطلاقاً من ذلك عقدت الصين مع جمهوريات آسيا الوسطى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات، ولعل من أهمها الاتفاقيات المتعلقة بشأن الخلاف الحدودي بين الصين وقرغيزستان، إذ وقع كلا البلدين على بروتوكولفي عام ١٩٩٦-١٩٩٩ لتسوية النزاع الحدودي، واتفاق عام ١٩٩٩ الذي حصلت بموجبه الصين على (٩٥٠٠٠) هكتار من الأراضي تم التنازل عنها من جمهورية قيرغيزستان، وهاتان الاتفاقيتان دفعتا إلى تعميق العلاقات الودية بين البلدين (١٤)، وفي عام ٢٠٠٢ وقعت جمهورية طاجكستان خلال زيارة الرئيس الطاجيكي (إمام علي رحمانوف) للصين اتفاقية تنازل بموجبها طاجكستان عن ١٠٠٠ كم للصين، وتم التصديق على هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٥ (١٥).

وفي عام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وقع الجانبان على سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات في المجالات الأمنية والعسكرية وكانت لهذه الاتفاقيات انعكاس إيجابي للعلاقات بين هذه

١- احمد عبدالجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، ط١ (بيروت:المدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥)، ص ٣٣٢.

١- طالب حسن محافظ، سياسة الطاقة الروسية تجاه دول الجوار أوروبا واو راسيا، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٥٤)، نيسان ٢٠٠٩، ص ٨٣.

١- ابتسام محمد عبد، سياسة الصين الآسيوية، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٢٠)، ٢٠٠٣، ص ١١.

١- ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

الدول، لعل من أبرزها تبادل الزيارات من قبل الوفود البرلمانية والمسؤولين والإدارات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني^(٦).

لقد اتبعت الصين مجموعة من السياسات تدور حول تطوير التعاون مع دول اسيا الوسطى في مواجهة التيارات الدينية المتطرفة والانفصالية وجعل من سينكيانغ نموذجا للتنمية الاقتصادية يكون قادرا على اجتذاب دول اسيا الوسطى، وهكذا ارادت الصين ان تحافظ على مصالحها الاساسية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والامنية وهي في هذه الحالة ليست داخلة في تنافس مع قوة اقليمية اخرى للسيطرة على المنطقة، فالصين تضع مصالحها مع روسيا في المقام الاول وتسعى الى احتواء التهديدات الاتية من بعض الحركات الشعبية في دول اسيا الوسطى^(٧).

يتضح لنا مما سبق إن الجانب الأمني من الأسباب الرئيسة التي دفعت الصين إلى الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، والتي جاء جزء كبير منه في إطار منظمة شنغهاي، إذ نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب جمهوريات آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة الديكتاتورية التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية^(٨)، لقد ركزت الصين على مسألة الحدود ووقعت اتفاقيات عدة بغية تعزيز الثقة على طول الحدود، كما ان الصينيين أكدوا ومازالو على مسائل الأمن وقضايا الأقليات الانفصالية والتطرف الديني، ولاسيما في الاجتماع الذي عقد بعد تحالف الدول المكونة لمناهضة الحرب ضد الإرهاب بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، وبخاصة في اجتماعهم الذي عقد في حزيران عام ٢٠٠٤^(٩).

^١ - أبو بكر فتحى الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧

^١ - احمد عبدالجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وافاق المستقبل، ط١ (بيروت:المدار العربية للعلوم ناشرون، ١٠١٥)، ص٣٣١.

^{١٨} - تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، ط١، (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩) ص ١٠٥.

^١ - شكلت اتفاقية شنغهاي الموقعة في ٢٦ نيسان ١٩٩٦ عن تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في ١٥ حزيران ٢٠٠١، المتكونة من ست دول دائمة العضوية، روسيا والصين وطاجكستان وقيرغستان ووكازخستان واوزبكستان، وستة تملك صفة المراقب، الهند وايران وومغوليا وباكستان وتركيا وافغانستان، وتهدف المنظمة الى =

٢_ الدوافع الاقتصادية:

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، لاسيما بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام ١٩٧٩، فلقد تطور الاقتصاد الصيني على مراحل مختلفة، بدأ بنظام التخطيط المركزي، ثم نظام الخطط الخمسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه المدة، لكنها بمعدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياوبنغ " ^(١)، إذ تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من ١٩٧٨ - ١٩٩٨ بين ٩ % و ١٣ %، وبلغت قيمة صادراتها عام ١٩٩٧ حوالي ١٨٣ مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ ٢٠,٦ %، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة ٢,٥ % ^(٢)، وقد أصبحت الصين ^١ من أكبر الأسواق المغرية ^٢ للاستثمار الأجنبي ^(٣)، أضف إلى ذلك حجم استثمارات الصين في الخارج التي بلغت عام ٢٠١٢ (٤٠١٦) مليار دولار. انظر جدول (١).

=تحقيق جملة اهداف منها: ١. مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة كالارهاب والتطرف الديني والاثني. ٢. تعزيز سياسات التعاون بينهما. ٣. ترسيم الحدود بين اطرافها. ٤. السعي لتقليص النفوذ الامريكي في القارة الآسيوية. ٤. اقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية. ينظر: ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع والاوراسيوي من الاقليمية الى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب(القاهرة: دار الفكر، ٢٠١٤)، ص ١٧٤. وكذلك

فتحني محمد سليم، الاستراتيجية الدولية، على الموقع www.al-waie.org

^٢ - نجلاء الرفاعي البيومي، " الصين "، في كتاب: محمد السيد سليم و نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٧. ص ١٣٦.

^٣ - محمود عبد الفضيل، العرب و التجارة الآسيوية: الدروس المستفادة، ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١١٣ - ١١٤.

22- Arthur A Andersen. International investimes toward the year 2002. New York: United Nations publications. 1998. p. 107.

جدول (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية في الصين للمدة ما بين الأعوام

(٢٠٠٥-٢٠١٢م) مليار دولار:

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي الاستثمارات
٢٠٠٥	٢٢٨٧	٨٣٧	٧١٢	٩٥٠
٢٠٠٦	٢٧٩٣	١٠٦١	٨٥٣	١١٦٦
٢٠٠٧	٤٥٠٤	١٣٤٢	١٠٣٤	١٤٥٨
٢٠٠٨	٤٥٤٧	١٥٨١	١٢٣٢	١٩٩١
٢٠٠٩	٥١٠٥	١٣٣٣	١١١٣	٢٤٠٧
٢٠١٠	٥٩٥٠	١٧٤٣	١٥٢٠	٢٨٦٠
٢٠١١	٧٣١٤	٢٠٨٦	١٨٩٨	٣٥٣٤
٢٠١٢	٨٣٥٨	٢٣١٣	٢٠٧٠	٤٠١٦

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على: (Ivan Kushner's Research Center).

على الموقع الآتي: http://zh.kushnirs.org/macroeconomics/gdp/gdp_china.htm

ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٨)، الرياض، ٢٠١٢، ص ١١٧-١١٨.

لقد اندفعت الصين نحو آسيا الوسطى انطلاقاً من واقعها الاقتصادي المتنامي والذي يفوق ١٠ ٪ سنوياً، وأنَّ التطور في الاقتصاد الصيني جعلها بحاجة ماسة لموارد الطاقة كالنفط والغاز فأرادت الصين تنويع إمدادات وارداتها من الطاقة، فاندفعت نحو آسيا الوسطى لتأمين احتياجاتها النفطية من دول آسيا الوسطى والقوقاز فضلاً عن إيران والعراق^(١)، اذ يعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض، تحيط به روسيا وإيران وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان ويبلغ طوله نحو (١٠٢٢٤) كم^٢، وتشير التقديرات إلى أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يقارب من (٢٥٠) مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، كما تقدر كمية الاحتياطي المحتملة بأكثر من (٢٠٠) مليار برميل، وتحتوي على ما يقارب من ٦٦٥ مليار قدم مكعب من الغاز، وتعد

٢- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ - ٢٠١٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١٦٣-١٧١

الدول المتشاطئة لبحر قزوين، والتي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق محور اهتمام الشركات العاملة في البحث والتنقيب واستخراج النفط والغاز^(٤).

إنَّ الدافع الاقتصادي كان هو الهدف الأهم من سياسة الصين الإقليمية التي كانت تتبعها، وكان من جراءه ان ازدهرت حركة التجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى نتيجة لاستثمار الصين رغبة جمهوريات آسيا الوسطى في تقليص اعتمادها على روسيا^(٥).

المطلب الثاني: المصالح الإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى:

إنَّ الهدف القومي الأساسي للصين هو أن تصبح دولة قوية موحدة ذات هبة ومكانة متميزة في آسيا، ويرى الصينيون إنَّهم دولة نامية ذات قوة نووية ولها مقعد دائم في مجلس الأمن وتضاهي أكبر الدول في العالم لذا فهم دائماً يسعون لتحقيق التفوق السياسي والاقتصادي والعسكري^(٦).

تعد العلاقات الاقتصادية جزءاً هاماً من العلاقات الدولية المعاصرة، فسواء أكانت الصين سريعة النمو اقتصادياً أو دول آسيا الوسطى حديثة الاستقلال فإن كلاهما في اشد الحاجة إلى تحريك عجلة التعاون الاقتصادي القائم بينهما، على أساس المساواة و المنفعة المتبادلة، إذ تنظر الصين إلى جمهوريات آسيا الوسطى بأنها مصدر مهم للطاقة التي تزداد حاجة الصين إليها، في ظل النمو المتزايد، والمعروف إن آسيا الوسطى تحتوي

^٤ - أحمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦٧، وكذلك: ديارى صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية، ط(١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، على الرابط الآتي:

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/Others/openExtLink/logo_en_ar.gif

^٢ - هاني اليأس ألحديفي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٢)، ١٩٩٥، ص٤٣.

^٢ - قراءات إستراتيجية، الواقعية الإستراتيجية مستقبل العلاقات الأمنية الصينية الأمريكية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والدولية بالأهرام، العدد(٣)، مارس ٢٠٠١، ص٥٣.

على كميات كبيرة من النفط والغاز بإمكانها سد حاجة الصين، وبكلفة اقل نظرا للقرب الجغرافي بينهما^(١).

لقد أقامت الصين مع دول آسيا الوسطى علاقات جيدة منذ استقلال الاخيرات عن الاتحاد السوفيتي، وخلافا لأهداف ومصالح الدول الأجنبية الأخرى في آسيا الوسطى، فان الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها، بل إن المصالح التي تسعى الصين إلى تحقيقها واضحة وجلية، وتقضي مقدمتها السعي لاستقرار أوضاع الجمهوريات الداخلية، وتحقيق التنمية في منطقة آسيا الوسطى، فضلا عن المحافظة على علاقات صداقة مستديمة معها إلى جانب تعاون ودي في جميع المجالات، بما يلور وضعا يساعد على تدعيم الأمن القومي ومسيرة التنمية الاقتصادية في الصين، والواقع إن التحرك السياسي الصيني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى جاء لتحقيق الأهداف جملة اهداف، اهمها: (٢)

أ- تطوير العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية مع هذه الجمهوريات .

ب- تعزيز العلاقات العسكرية عبر اقامة القواعد العسكرية فيها.

ج- الحفاظ على استقلالية هذه الجمهوريات من الهيمنة سواء كانت الأمريكية ام الروسية.

د- إمكانية الإحلال تدريجياً محل روسيا باعتبارها قوة مهيمنة إقليمية وكبرى من دون استفزاز لروسيا .

هـ- مواجهة تأثير الوجود الأمريكي في أفغانستان وبعض الدول هذه المنطقة .

إن السياسة التي تنتهجها الصين تجاه تلك الدول تتجسد على وجه التحديد في سياسة " حسن الجوار" التي حددتها القيادة المركزية، وإذا أراد الصين تحقيق أهدافها الإستراتيجية والحفاظ على مصالحها في آسيا الوسطى فيجب عليها أولاً تسيير شؤونها

^٢ - للمزيد انظر: سلمان علي حسين، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

^٢ - لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢٤-٢٣) ٢٠١١، ص ١٠٤.

الداخلية تسييرا سليما بما يكفل استقرار البلاد و نموها الاقتصادي، وفي ظل هذه الشروط والظروف، يجب عليها القيام بالأمر التالية:

١_ تطبيق السياسة الخارجية الأساسية التي وضعتها القيادة المركزية الصينية، والعمل على تمتين العلاقات الودية مع دول آسيا الوسطى والوصول بها إلى مستوى أعلى، وإغناء مضامين ما قد تم صياغته من علاقات طيبة ثلاث تتمثل في "حسن الجوار"، و"الصداقة" و"الشراكة"، ويعد ذلك الخيار الأمثل وحسب وجهة النظر الصينية في ضمان مواجهة المتغيرات في منطقة آسيا الوسطى و ضمان المصالح الصينية فيها^(١).

٢_ دفع منظمة تعاون شنغهاي لتفعيل دورها بشكل مستفيض حتى تصبح أداة فعالة قادرة في الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة، ومن بين أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق منظمة شنغهاي هو حماية الأمن الإقليمي، وانه في حال استكمال البناء المؤسساتي لأجهزة هذه المنظمة، سوف يتعاظم دورها في حماية الأمن لآسيا الوسطى و مكافحة الإرهاب في المنطقة والابتعاد بهذه الجمهوريات عن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

٣_ توسيع التعاون الاقتصادي كون ذلك يشكل الأساس في تمتين العلاقات الودية بين الدول كافة، فلقد قدمت الصين لدول آسيا الوسطى مساعدات واستثمارات كبيرة، بلغت ما يزيد عن المليار دولار أمريكي، ولقد تطورت مصالح الصين الاقتصادية وقامت بتغيير علاقتها مع دول المنطقة، ففي عام ٢٠٠٣ حصلت شركة (CNPC) الصينية على استثمارات بلغت قيمتها ٤٠ مليون دولار في دول آسيا الوسطى، الى جانب استثمارها في حقول جديدة في غرب وجنوب كازاخستان بقيمة ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون دولار بالتعاون مع شركة (GAZ PROM) الروسية^(٣)، وفيما اقترحت الصين

^٢ للمزيد ينظر: د. منعم صاحي العمار ود. سمر زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها: دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد ١٣، ٢٠٠٨.

^٣ هدى متيكيس، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد (١٦٧)، ٢٠٠٧،

^٣ كونرادايتس، الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٥٥٤

مشاريع عديدة لنقل النفط والغاز الطبيعي مع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وفي نفس العام قام الرئيس الصيني (هوجينتاو) (HUTINTO) بزيارة إلى كازاخستان وكان الهدف من هذه الزيارة هو تطوير التعاون في المشاريع النفطية وخطوط الأنابيب النفطية فضلاً عن توقيع ٤٠ اتفاقية في مجالات الاقتصاد والسياحة والتجارة لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينهم^(١)، وتعد الصين أكبر مستهلك للطاقة فالصين بحاجة ماسة إلى إمدادات آمنة من مصادر الطاقة بعد أن أصبحت احد مستوردي النفط الرئيس نتيجة لبرنامجها التوسعي الاقتصادي الذي تبنته^(٢)، ولهذا طرحت الصين نفسها كمنفذ للنفط والغاز الطبيعيين لدول آسيا الوسطى متجاوزاً بذلك قضايا الخلاف بخصوص المياه والقضايا العرقية فأتفقت في عام ٢٠٠٥ مع تركمانستان على اقامة مشروع لنقل الغاز لمدة ثلاثين عاماً إليها، فضلاً عن هذا فقد وقعت الصين اتفاقيات مع أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين مثل مشروع نقل الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان والى باكستان والهند^(٣).

في عام ٢٠٠٦ وقعت الصين اتفاقاً مع أوزبكستان وتركمانستان على شراء ٣٠ مليار متر مكعب من صادرات الغاز الطبيعي سنوياً، وأيضاً في عام ٢٠٠٩ تم الاتفاق على بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والذي يبلغ طوله (٥٣٠ كم) بطاقة إجمالية تبلغ ٣٠ مليار متر مكعب^(٤)، إلى جانب ما قدمته الصين في الآونة الأخيرة من قروض ميسرة للدول الأعضاء في منظمة شنغهايبلغت حوالي ٩٠٠ مليون دولار، إلا إن ذلك وفي الواقع لا يقارن بما تقدمه الدول الغربية لدول اسيا الوسطى^(٥).

[Jacquelyn K.Davis and Michael J. sweeneny , Central Asia in us strategy and operational planning :where do we gofrom here ? (washing ton DC: the institue of foreign policy Analysis IFPAFebruary 2004) P.68-69-

٣- كريستيان كوخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ .

٣- لبني خميس مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

٣- فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣، ص ٢.

على الموقع <http://Study.es.aljazeera.net>.

٣- أوراق أسبوعية، الصين وروسيا واسيا الوسطى، اتحاد دولي موسع، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(١٠)، تشرين الأول، ٢٠٠١، ص ٥.

ان الصين تنظر الصين إلى دول آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة الآن وفي المستقبل، ولذلك فهي تسعى إلى توطيد علاقاتها مع معظم دول آسيا الوسطى من خلال إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وكذلك فقد تمكنت الصين من مد خط أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، وهي تسعى اي الصين في توجيهها هذا إلى بناء قاعدة اقتصادية وتقنية لتحقيق تطلعاتها في محيطها الإقليمي، وكذلك لكي تتمكن من المنافسة في السوق العالمية^(٧)، وتجتهد الصين في تنوع^٧ وارداتها من الطاقة عن طريق التوسع في التجارة البرية غير الساحلية للتخفيف من نقاط الضعف الجيو سياسية في الاعتماد على جانب واحد ألا وهو سطح البحر^(٨)، والإفادة من هذه الجمهوريات كمصادر للطاقة بما تمتلكه من نفط وغاز ومعادن أخرى، فضلا عن تهيئة مجال جديد للاستثمارات في الصين (طريق الحرير)، إلى أسواق جمهوريات آسيا الوسطى والدول الأوروبية والشرق الأوسط لاسيما وأن منطقة آسيا الوسطى ظلت أكثر من ٢٠٠٠ عام نقطة التقاء بين أوروبا وآسيا وقد كانت نقطة الالتقاء طرق التجارة القديمة بين الشرق والغرب (طريق الحرير)^(٩)، ومن المصالح الاقتصادية^٩ الأخرى للصين في هذه المنطقة، هي الاستثمارات في مجال التنقيب والاستخراج، وإنشاء شبكات الأنابيب لنقل النفط والغاز لسد الحاجة المتزايدة منها، وبذلك فإن منطقة آسيا الوسطى تشكل مردوداً اقتصادياً مهماً للصين فهي تجدها سوقاً لتصريف المنتجات الصينية ومصدراً مهماً للطاقة^(١٠).

ان دول آسيا الوسطى تعمل اليوم جاهدة على تنمية اقتصادياتها، وتتطلع إلى توثيق تعاونها الاقتصادي مع الصين، فعلى الاخيرة تقديم مساهمات أكبر، وهي تمتلك القدرة على ذلك، ويجب على الصين إن ترتقي بالتعاون الاقتصادي مع هذه الدول إلى تلك

٣- هدى ميكيس، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٧.

٣- ستار جبار علاوي، الأزمة السياسية في قيرغيزيا، أوراق دوليه، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٨٩)

أيار ٢٠١٠، ص ٥.

٣- أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

٤- حميد شهاب احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

المكانة العالية التي تتعلق بمسائل الأمن القومي الصيني^(١)، وفي ظل حاجة الصين الملحة للطاقة التي تفتقر إليها، متزامنا مع اضطراد نسب نموها، كان لزاما عليها البحث عن بدائل رخيصة أكثر امانا واقل كلفة لكي تلبى احتياجاتها المتزايدة، ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، وقد مدت الصين إلى أراضيها في الأعوام القليلة المنصرمة شبكة أنابيب للغاز بخطين يبدأ الاول عند حقل غاز سامان - دأب في تركمانستان ثم يمتد عبر أوزبكستان وكازاخستان، والثاني ينقل النفط من كازاخستان إلى منطقة الشانكو في سينكيانغ (تركستان الشرقية) بالصين، فضلاً عن توقيع اتفاقيات طويلة الأمد مع دول هذه المنطقة كالاتفاق الموقع بينها وبين تركمانستان، إذ تقضي تصدير تركمانستان (٣٨ مليار متر مكعب) من غازها إلى الصين من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠٣٩^(٢).

وخلال زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) إلى دول آسيا الوسطى في عام ٢٠١٣ تمخضت عن زيارته هذه عقد عدة اتفاقيات بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والإستراتيجي مع هذه الدول وبحث العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، كذلك إقامة شراكة الإستراتيجية القائمة بالفعل مع كازاخستان وقيرغيزستان، لقد تحول الموقف الصيني بعد زيارة الرئيس (شي جين بينغ) إلى أربع من دول آسيا الوسطى والمشاركة في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، إلى تعزيز العلاقات بين هذه الدول والتعاون الإقليمي وأصبحت آسيا الوسطى شريكا إستراتيجياً للصين في المسائل الاقتصادية والتجارية وفي مجال الطاقة، وأكد الرئيس الصيني "إنّ الصين لن تتدخل في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى ولن تسعى مطلقاً إلى هيمنة أو بناء منطقة نفوذ في المنطقة"^(٣)، وفي الوقت ذاته أكد ان آسيا الوسطى تشكل سوقاً استهلاكياً رائجا للسلع الصينية، فمعدلات التجارة مع آسيا الوسطى قفزت من مليار

^٤ _ محمود خليفة، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١ - ٢٠١٠، المركز العربي الديمقراطي، منشور على موقع المركز [http:// democraticac.de/? p=570](http://democraticac.de/?p=570)، ص ٤.

^٤ _ فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مصدر سبق ذكره، ص ٣

^٤ _ باهر مردان، العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي

دولار عام ١٩٩٧ إلى قرابة عشرة مليارات دولار عام ٢٠٠٦، مع أن المبلغ لا يشكل سوى ١% من تجارة الصين مع العالم، إلا أنه يعد مبلغا كبيرا بالنسبة لدول آسيا الوسطى نفسها، وتزخر آسيا الوسطى حاليا بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها: التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، فقد اشترت الصين شركة بتروكزاخستان النفطية بـ ٤,١٨٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، وكذلك اتفقت الصين مع تركمانستان على مشروع لنقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عاما إلى الصين والذي تم توقيعه بينهما في أبريل/نيسان ٢٠٠٦^٤، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان والهند.

وإذا نظرنا إلى الحركة التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى سنجد إن إجمالي الحجم التجاري بينها وبين الصين لم يتجاوز الأربعة مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٣، وهذا المبلغ ليس كبير إذ يحتل فقط ٠,٥% من إجمالي التجارة الخارجية الصينية، و لكن الأهم يكمن في إن معظم الواردات الصينية من دول آسيا الوسطى هي من المواد الخام التي تفتقر إليها الصين، وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما سيساعد الصين على حل مسألة النقص في المواد الخام، وفي نفس الوقت بوسع دول آسيا الوسطى استيراد احتياجاتها المحلية من السلع الاستهلاكية وغيرها من المنتجات الصينية الأخرى^٥.

إن التكامل بين الطرفين يمكنه حل ضئالة الحجم التجاري بينهما، وإن دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية في وسعها إن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية المستديمة الجارية في الصين التي تعاني من شح الموارد الطبيعية، كما إن الاستثمارات الصينية في دول آسيا الوسطى لعبت دورا ايجابيا في حل ما تشكو منه دول آسيا الوسطى من نقص في رؤوس الأموال، فقد قدمت المؤسسات المشتركة التي أنشأتها

^٤ _ فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مصدر سبق ذكره، ص ٣

^٥ _ باهر مردان، العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره.

الشركات الصينية في دول آسيا الوسطى، كشركة أكجويبيسكه للبترول والغاز الطبيعي في كازاخستان، وشركة صناعة عدادات المياه فيأوزبكستان وغيرهما من الشركات الأخرى، مساهمات ملحوظة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية، بالنسبة للصين، فان دول آسيا الوسطى تشكل معبرا، لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه، لأوروبا ومنطقة غرب آسيا، فهي شريان مواصلاتها، فلا يمكن للصين تنشيط هذا الشريان بعيدا عن التعاون مع دول آسيا الوسطى^(٤).

لقد شهد اقتصاد دول آسيا الوسطى نموا سريعا في السنوات القليلة الماضية، إذ أعاد البترول على البعض منها إرباحا طائلة، فكازاخستان استطاعت جمع رؤوس أموال بما يؤهلها للاستثمار في الخارج، خاصة وان الحكومة تشجع على تنمية الأسواق الخارجية، بينما تأمل الصين مشاركة المؤسسات الأجنبية في مشاريع التنمية في المناطق الغربية الواسعة، فمن المقدر إن تسهم دول آسيا الوسطى في هذا المشروع الكبير^(٥).

إن حرص الصين على تأدية دور مهم في تنمية اقتصاديات هذه الجمهوريات وربطها بالاقتصاد الصيني، يهدف الى تحقيق غايتين، فمن ناحية ضمان الاستقرار وكبح جماح التطرف الارهابي المدفوع بدوافع الفقر، بما يضمن امن إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى باتجاه الصين، وكذلك فتح أسواق جديدة للصادرات الصينية سواء في آسيا الوسطى أو عبرها باتجاه أوروبا.

المطلب الثالث: محددات التوجهات الصينية:

لدراسة الصراع بين القوى الكبرى في منطقة آسيا الوسطى، ينبغي علينا الاهتمام بالاستراتيجيات و التكتيكات ونظرية استخدام التناقضات، والإمسك في التناقض الرئيس، والاتحاد مع جميع القوى التي يمكن الاتحاد معها، ومعارضة القوى التي تعمل على خلق العراقيل التي تحول دون تحقيق المصالح الإستراتيجية في المنطقة، لقد شهدت البيئة الإقليمية الآسيوية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة دوراً أمريكياً متزايداً،

^٤ - للمزيد انظر: فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مصدر سبق ذكره.

^٥ - لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١،

مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى مراجعة وجودها العسكري في الإقليم، خاصة إذا ما علمنا إن ذلك الدور يعمد إلى بناء نظام إقليمي جديد يكون فيه الدور الأمريكي هو المهيمن^٤، مما دفع الصين بالأخص إلى التخوف من مركزية الدور الأمريكي في الإقليم، على الرغم من أن اختفاء السوفيت من معادلة القوة الإقليمية والدولية قد حررت الصين مؤقتاً من سياسة التوازنات التي بدأت منذ السبعينيات عندما أراد الأمريكيون احتواء السوفيت عن طريق القوة الصينية، وهو أمر ارتضى به الصينيون لتخفيف واقع العزلة الدولية^٥.

وفي الوقت ذاته كان هذا بمثابة اعتراف أميركي بأهمية الدور الصيني في شرق آسيا بأنها قوة لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن هذا الاختفاء للخصم قد أخرج الصين من اللعبة ما بين القوى العظمى باعتبارها ذراع وجعلها هدف لقوة عالمية واحدة تسعى لاحتوائها إلا وهي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يرى باحثون أميركيون أن هناك دلائل على أن الصين كانت حريصة منذ فترة على تنمية علاقتها الإقليمية والدولية وأن لديها خطة إستراتيجية طويلة الأمد لتلعب دوراً مركزياً في عالم ما بعد الحرب الباردة، كان الدافع وراء تلك الخطة سعي بكين إلى خلق بيئة إقليمية ودولية تسهل لها تفعيل ونمو قدراتها الاقتصادية من جهة، والحفاظ على سيادة واستقلال وضعها السياسي من جهة أخرى^٦. أضف إلى ذلك حرص الصين على البحث عن الموارد الطبيعية لاسيما مصادر الطاقة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي دافعاً مهماً أيضاً في تشكيل تحالفات الصين ورسم سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة، وهذا ما يفسر بشكل جلي التوجهات الصينية حيال آسيا الوسطى.

ويتنبأ باحثون أميركيون بإطار جديد لمستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، فالصين كما يرونها تزداد يوماً بعد يوم تعقيداً وتناقضاً، فانتهاء الحرب الباردة أصبح يمثل نقطة

^٤ - سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، ط ١ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ٤٠-٤١.

^٥ - صامويل هنتنغتون، صراع الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي (طرابلس: الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧) ص ٢٣.

^٦ - نزار إسماعيل عبد اللطيف، الإستراتيجية العسكرية الصينية وأفاق التغيير، دراسات دولية، العدد (١٠)، مركز

تحول مهمة في الفكر الاستراتيجي الصيني، ولاسيما الجانب النووي منها^١، وان تفكك الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى وقطب مؤثر ومواز للولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى بروز قوة واحدة مهيمنة على العالم متمثلة بـ(الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك بروز حلف الناتو كأكبر وأقوى تنظيم عسكري، إن إدراك الصين هذه المتغيرات والتطورات وغيرها حداً بها إلى السعي إلى تحديث وتطوير قدراتها العسكرية والأمنية، ولاسيما النووية منها^٢، وكان الهدف الرئيس للصين^٣ من وراء تطوير قدراتها العسكرية والنووية هي: العوامل النفسية والتاريخية التي قد تدفع الدولة إلى دخول النادي النووي، ومواجهة تهديدات الدول النووية الكبرى؛ وذلك لكسر احتكار الدولتين العظميين للسلاح النووي^٤.

إن ما تمتلكه الصين من قوة عسكرية وأمنية، تؤمن لها سلامة أراضيها من أي هجوم خارجي، وكذلك تعزز مكانتها الدولية، فالصين تمتلك ثالث قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث الكم والأنفاق العسكري، ولنا في معدل الإنفاق العسكري خير دليل على اهتمام القيادة الصينية في المؤسساتين، العسكرية والأمنية لكي تلعب دوراً مؤثراً آسيوياً ومن ثم عالمياً، إذ يتوقع أن يكون لمكانات العسكرية أثر كبير في إسناد السياسة الخارجية للصين، وتقوية موقعها إقليمياً، وأيضاً يكون الأثر نفسه في بروز الصين كقوة عظمى على المستوى العالمي^٥، ومن الملاحظ، أن الصين شهدت وبشكل واسع: زيادة في حجم الأنفاق العسكري، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ إن الرغبة الصينية الواسعة في عملية التحديث هي التي دفعت الصين إلى الخروج عن التزاماتها بالاكتماء الذاتي، والبدء في شراء كميات كبيرة من التجهيزات والتقنيات العسكرية الروسية، وعلى وجه الخصوص: في مجال القوة البحرية

^١ _ المصدر نفسه، ص ٣٨.

^٢ _ سعد علي حسين التميمي، تطور القدرات النووية الصينية وتأثيراتها الإقليمية المحتملة، مجلة الدراسات الدولية، العدد(١٩)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٨٧.

^٣ _ عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٤٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٤.

^٤ _ أحمد عبد الأمير الأنباري، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٥-٦.

والجوية، وليس هناك رقم ثابت يشير إلى الأموال التي تنفقها الحكومة الصينية على الدفاع، إذ هناك العديد من المصادر التي تعطي أرقاماً مختلفة حول الموضوع^٦، وتطبق الحكومة الصينية وفقاً لقانون الدفاع الوطني الأنفاق العسكري المتوازي مع الناتج القومي، بحيث تزيد باستمرار نفقات الدفاع الوطني إلى حد مناسب على أساس التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات المالية للدولة^٧. ينظر جدول (٢) حجم الإنفاق العسكري الصيني.

جدول (٢)

الأنفاق العسكري الصيني للمدة ما بين الأعوام

(٢٠٠٤-٢٠١١) بمليار دولار أمريكي.

الأعوام	الأنفاق العسكري
٢٠٠٤	٣٥،٤
٢٠٠٥	٦٤،٧
٢٠٠٦	٧٦،١
٢٠٠٧	٨٧،٧
٢٠٠٨	٩٦،٧
٢٠٠٩	١١٦،٧
٢٠١٠	١٢١،١
٢٠١١	١٢٩،٣

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية: بيتر ستال هيلم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٥٢١-٥٢٣. وسامير لوفريمان، أولاول إسماعيل، ومجموعة باحثين، بيانات الإنفاق العسكرية (٢٠٠٢-٢٠١١)، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢) ص ٢٧.

^٦ نيل سرور، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، مجلة الدفاع الوطني، منشور على موقع

المجلة، بتاريخ ١/٣٠/٢٠١٥، <http://www.gov.lb/ar/news/?43172#.Vg1zqzcm-zk>

^٧ روبين ميرديث، الفيل والتنين، صعود الهند والصين ودلاله ذلك لنا جميعاً، ترجمة شوقي جلال، ط١ (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧) ص ١٧

إن الصين تمثل هدفاً عسكرياً شديداً الصعوبة، فهي تتمتع بحماية دفاعية طبيعية، عملت الصين على بناء قواتها العسكرية بقصد: تعزيز مكانتها الإقليمية، واعتمدت الصين في بناء قواتها العسكرية على تعزيز عنصرين أساسيين هما: القوة الصاروخية الضاربة، والقوة البحرية القادرة على الاشتباك في المضائق وأعالي البحار^(٥)، فإن تطور القوة العسكرية، وظهور الأسلحة النووية، وتماسك الدولة الصينية، كل ذلك يغير مثل تلك المعادلات التاريخية^(٦)، وفي ضوء القدرات العسكرية الصينية، فإن الصين تمثل قوة قادرة على ممارسة الردع، التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي، وإذا ما استمرت في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع، فإنها ستصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي القوة الأمريكية في شرق آسيا، وسيكون للولايات المتحدة فقط الدور الرئيس في مواجهة القدرات الصينية على المستوى الإقليمي^(٧).

وتبرز المخاوف الصينية في الوقت الحاضر بسبب تبني الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) مبدأً جديد في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتمثل "بالتوجه شرقاً بهدف إعادة بناء القوة والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي"، إذ تمثل هذه السياسة تهديداً للمصالح والنفوذ الإقليمي للصين في تلك المنطقة، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تُعدّ احتواء روسيا والصين، والحيلولة دون إبدائهما مشاركة فاعلة في وضع أنماط التفاعلات الدولية، يمثل حجر الزاوية في سياستها الخارجية، في سبيل الحفاظ على النظام الدولي تحت الهيمنة الأمريكية^(٨).

ويعد ملف حقوق الإنسان في الصين أيضاً إحدى القضايا الخلافية بين البلدين، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان في الصين التي

^٥ حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط١، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣) ص ١١٥

^{٥٨} حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٦.

^{٥٩} التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام ٢٠١١، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد سيبري لأبحاث السلام الدولي في ستوكهولم، ٢٠١١)، ص ٤١٦.

^٦ عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية-الصينية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١: منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٢، ص ٢٠.

ترفض الدعوات الأمريكية لاحترام حقوق الإنسان، والذي تعدده الصين شأن داخلي وأن لكل دولة خصوصيتها ورؤيتها المختلفة بما يتعلق بحقوق الإنسان. وكذلك الملف التايواني من القضايا الخلافية بين الدولتين، حيث تعتبر الصين ان تايوان تمثل حجر عثرة أمام محاولة أي تقدم متين بين الصين والولايات المتحدة ، فمجرد إثارة القضية تعني تأزم العلاقة بينهما، ورغم الاتفاق بين البلدين حول المسألة التايوانية في السبعينات إلا إن الولايات المتحدة حرصت على تعزيز علاقتها مع تايوان من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات كان آخرها "اتفاقية التعاون العسكري"، وهو ما أثار غضب الصين التي اعلنت عن تعليق علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة^(٦). وبرزت منطقة الشرق الأوسط كمحور جديد للخلافات بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري الذي أظهر خلافاً عميقاً بين البلدين، حيث عرقلت روسيا والصين اتخاذ أي قرارات اممية لإدانة نظام بشار الأسد أو فرض أي عقوبات فاعلة عليه، هذا إلى جانب التغلغل الصيني في آسيا الوسطى، والذي عدته الولايات المتحدة كسب صيني لمناطق نفوذ إضافية على حساب التوجهات الأمريكية في اوراسيا وبحر قزوين ، ويبدو ان الصين تتبع استراتيجية تتبع من مصالحها وهي استراتيجية تطويق خصومها ومنها الولايات المتحدة، ونظراً لتفوق الاخيرة العسكري وسيطرتها على الممرات البحرية، فقد توصل الصينيون الى ان املهم في فك الطوق الامريكي يكمن في الشراكة مع اسيا الوسطى وايران وسوريا، والمنطق وراء ذلك، ان للولايات المتحدة نفوذاً هائلاً غربي الخليج، ما جعل سيطرتها على الخليج امراً مسلماً به، ولكي تقيم الصين توازناً مع الولايات المتحدة لم يبق امامها غير اسيا الوسطى ودعم ايران وسوريا، وهي بذلك تمارس ضغطاً كبيراً على الولايات المتحدة لتفسيح مجالاً لها في بحور الطاقة، وتحول دون ممارسة الولايات المتحدة حروب نفط ضدها^(٧)، ومن طرفها تحاول دول آسيا الوسطى إيجاد توازن بين مختلف القوى في

^٦ - للمزيد انظر: عبد الرزاق مطلق الفهد، دول آسيا الوسطى المسلحة المستقلة بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأمريكية، (بغداد: مطبعة الرشاد، ٢٠١٠).

^٧ - للمزيد ينظر: عباس سعدون رفعت، السياسة التركية تجاه سوريا بعد ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٥، ص ٢٣٣-٢٣٤.

المنطقة للخروج من السيطرة الروسية على البنية التحتية لخطوط نقل الطاقة وإيجاد جو من التنافس بين اللاعبين الكبار تستفيد منه الزعامات المستبدة في السيطرة على مقدرات هذه المنطقة بعيدا عن ضجيج رعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان القادم من الغرب^(٤). ومن جهتها نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى إلى فرض أجندتها على دول المنظمة التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية^(٥).

لقد ساعدت النغفل الاقتصادي الصيني على تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وتمثل في إغلاق القاعدة الأميركية بأوزبكستان عام ٢٠٠٦، والدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ لإغلاق القواعد الأميركية في آسيا الوسطى، ويعد الملف الاقتصادي أحد أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية تطوراً مستقراً، إذ تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين، وبحسب بعض الإحصاءات فقد "بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة ٢١% من إجمالي الصادرات الصينية، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يزيد عن خمسمائة مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢، إذ تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الصين في تصريف سندات الخزينة الأميركية، إذ تعد الصين أكبر مستثمر في هذه السندات، وبالرغم من ذلك تظهر بعض القضايا الخلافية بين البلدين تتعلق بالسياسات النقدية الصينية وانخفاض سعر العملة الصينية مقابل الدولار، واحتجاج الصين على بعض السياسات الاقتصادية

^٤ - مطيع الله تائب، الصين وإيران وتركيا.. الملاعبون الجدد في آسيا الوسطى، على الموقع

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6976e5eff-ab68-ef902a45708e

^٥ - باهر مردان، العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠. لقد سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الديمقراطية كفكرة وأداة لتساعدها على انتهاز الفرص من أجل ارساء اسس تدعم وتقوي المصالح الاميركية في كل الاتجاهات فعبّر هذا التوظيف تستطيع الولايات المتحدة تقويض وأنهاء ماتعدها دولاً فاشلة، وبهذا الصدد يؤكد جوزيف س ناي صاحب نظرية القوة الناعمة "ان على الولايات المتحدة التعامل بشكلانفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالحها، مع ضرورة تهينة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، فالسعودية مثلاً لاتتوافر فيها ظروف التغيير حالياً، أذاً علينا الحفاظ على استقراره ويجب ان لانتعبد على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع الدول العربية للمزيد ينظر: عباس سعدون رفعت، السياسة التركية..، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

الحمائية ضد الواردات الأمريكية من الصين، إنَّ الملف الاقتصادي يعطي بعداً جديداً في تقييمنا للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فعلى الرغم من التناقضات في العديد من الملفات وحالة التنافر السياسي في الكثير من القضايا، إلا إنَّ البلدين يتبعان منهج براغماتي يقوم على الواقعية ويتناسى المبادئ، ويركز على المنفعة والمصالح المتبادلة في إدارة العلاقة فيما بينهم^(٦).

ان الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصين بقلق مضطرب وتزداد هذه المخاوف بشكل مستمر، نظراً للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، ونظراً لزيادة قوتها العسكرية اذ يرى عدد من الخبراء السياسيين والاقتصاديين أنَّ الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، وهوما يشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها.

لقد اكتسبت منطقة بحر قزوين مكانة مهمة في الادراك الاستراتيجي الأمريكي، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول من العام ٢٠٠١م، وذلك عن طريق: تعزيز (اي الولايات المتحدة) للتحالفات الأمنية في المنطقة، ومنعها لبروز قوة منافسة لها في المنطقة ك(روسيا او الصين)، وكذلك إمكانية التحكم بمسارات أنابيب الطاقة من حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية في إطار إستراتيجية التنافس الدولي والإقليمي للسيطرة على المنطقة^(٧)، وخلق توازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي بحيث لا تعود الاخيرة تتمتع بالمزايا الإستراتيجية الراهنة مع ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم عن طريق أيدي أمريكية، وتزداد أهمية هذه المنطقة إذا ما علمنا التقديرات الأمريكية الخاصة باحتياطي النفط الخاص بها، والتي تفوق تقديرات منظمة الطاقة الدولية لتصل إلى (٢٠٠) مليار برميل^(٨)، ولعل ذلك يفسر الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة قبل وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، فإلى جانب الدول الخمس المطلة

^٦ _ للمزيد ينظر: د. صالح الطائي، د. خضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١١.

^٧ _ مايكل كلير، "دم ونفط، أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط"، ترجمة هيثم جلال غانم(عمان: دار الشروق، ٢٠٠٧) ص ٢٣٩.

^٨ _ أحمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨

على ذلك البحر الضيق تدخل دول أخرى من خارج المنطقة تحاول السيطرة على موارد تلك المنطقة من خلال التعامل مع تلك الدول من جهة، وتغذي خلافاتها من جهة أخرى بصورة تضمن بقاء مصالحها في بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز كلها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أهم هذه الأطراف، فضلاً عن عدد من الدول الأوروبية التي تعاني نقصاً حاداً في مصادر الطاقة (٦٨).

والواقع ان الحرب ضد الإرهاب كانت هي المدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى، وفي هذا السياق كانت أفغانستان مسرحاً لهذه الحرب، حيث اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في آسيا الوسطى، بعد أن صار ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي نحو آسيا الوسطى، أو للسيطرة على الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز في بحر قزوين ونقلها إلى السوق الدولي، وتأسيساً على المصالح الأمريكية النفطية في المنطقة وعلى نفوذها في مواجهة الدور الروسي وحتى الإيراني، ونظراً لما تمثله أفغانستان من أهمية استراتيجية مركزية في هذا الصراع الإقليمي، خاضت الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها من التحالف الدولي الحرب تحت لافتة "القضاء على الإرهاب" لكنه من الصعب فهم ما يجري من استعداد لهذه الحرب التي كانت أفغانستان مسرحها الأول، من دون متابعة واقع المصالح الإقليمية و الدولية في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط. ففي هذه المصالح تتحدد هذه الحرب، وليس في القضاء على الإرهاب فقط. وكانت هذه المصالح دوماً هي التي تمهد للحرب في أفغانستان وان الأخيرة مثلت عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا إذ أن أفغانستان على "تماس حدودي" مع ست دول الصين إيران باكستان تركمانستان أذربايجستان، طاجيكستان (ومن ثمة، ليس من المصادفة أن التماس "الجغرافي السياسي" يجعل هذا البلد (أفغانستان) على تخوم اثنين من الاهتمامات الأمريكية الاستراتيجية، الأول: فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيداً عن السيطرة

٦٨ _ صافيناز محمد أحمد، ثروات بحر قزوين: تنافس دولي في وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٧٨.

الروسية، والثاني: التحكم بالتوازنات الإقليمية - في آسيا - لجهة مراقبة نمو القوة في ثلاث دول، صنفته الدراسات المستقبلية الأمريكية بـ "الدول الخصم"، وهي: الصين، روسيا، والهند^٦، لذلك فإن الأهمية الجيوسياسية للحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان كانت لوضع موطئ قدم لها في منطقة آسيا الوسطى لكي يرسخ الوجود العسكري الأمريكي فيها، فهذا الوجود يعمل على إبطال أول تضامن صيني-روسي للهيمنة على المنطقة، كما أصبح للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مردوده المباشر على آسيا الوسطى وبحر قزوين ما يعني تغيير الكثير من الحسابات والموازن الخاصة بمستقبل هذه المنطقة^٧.

ولا بد أن نشير إلى وجود تيار قوي داخل النخبة المجتمعية الأمريكية ترى في الصين عدواً قائماً أو قادمًا، وأن "السياسة الأمريكية في صيغتها الحالية هي سياسة عبثية ستجعل من الصين أقوى وستصبح أكبر تهديد للدور الأمريكي في آسيا والعالم". ونظراً لتزايد الدور الصيني في العالم وبشكل خاص تزايد مكانتها الإقليمية، فقد انتهج الرئيس أوباما سياسة جديدة تهدف إلى العودة إلى آسيا من خلال تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة، ولاسيما من خلال الاتفاقيات والتحالفات الأمنية، خاصة مع اليابان، وتايوان وكوريا الجنوبية، وإتباع سياسة "الاحتواء" والعمل على تطويق الصين^٨.

وتنظر الصين إلى هذا التحرك الأمريكي بريبة وشك، ويعتقد عدد من المسؤولين الصينيين، أن هنالك محاولات أمريكية لزرع بذور التفتت داخل الصين، وأن الضغط

^٦ - عبدالله حارم، رؤية في ابعاد الحرب الامريكية الجديدة في اسيا الوسطى، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،

العدد ٣، ٢٠٠٣، ص ١٠٠ متوفر على الموقع <http://rcweb.luedld.net/art.htm-2016>

^٧ - احمد عبدالجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي...مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

والحق إن آسيا الوسطى هي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لروسيا وكانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي في إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف القارة الأوروبية، وعلى مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من الشرق الأوسط وشرق آسيا. ومن هنا ينبع الخوف الروسي من خسارة موسكو نفوذها في آسيا الوسطى لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وما الحرب الأمريكية في أفغانستان إلا حلقة من حلقات الانسحاب الروسي من الفضاء الجنوبي للاتحاد السوفيتي. ينظر: عبدالله حارم، رؤية في ابعاد الحرب الامريكية الجديدة في اسيا الوسطى... مصدر سبق ذكره،

ص ١٠١.

^٨ - للمزيد ينظر: محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب

الباردة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠٠٥، ص ١٠٩

الأمريكي في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الدينية، ما هي إلا غطاء وتكتيك مرحلي تخفي فيه الولايات المتحدة دوافعها الحقيقية التي تتلخص في تقسيم الصين وتدمير استقراره ودوره العالمي، وتتحرك الصين باتجاه مضاد لهذه التحركات الأمريكية من خلال زيادة تفاعلها مع الدول المجاورة لها وعلى رأسها "دول منظمة شنغهاي" ، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول وتحقيق الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. وكذلك زيادة التنسيق والتعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دول مجموعة "البريكس" والتي تأسست عام ٢٠١١ والتي تضم بعضويتها خمس دول من ذوات الاقتصاديات الناشئة هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا^(١).

والواقع، إن هذه التناقضات أو الخلافات بين الصين والولايات المتحدة لن تصل إلى درجة التصادم العنيف أو العسكري نظراً لما تمتلكه الدولتين من إمكانيات وقدرات هائلة يمكن أن تلحق بهما خسائر فادحة في حال المواجهة.

أما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، فعلى الرغم من بروز عدد من القضايا الخلافية بين البلدين في المجال الاقتصادي، إلا أنه من المتوقع استمرار ازدياد حجم التعاون الاقتصادي فيما بينهم نظراً لوجود نوع من الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة بينهما، وكان الرئيس الصيني (هو جين تاو) قد دعا الصين والولايات المتحدة إلى النظر للعلاقات بين البلدين من منظور عالمي واستراتيجي، وأضاف: خلال اجتماعه مع كل من (لورانس سمرز) رئيس مجلس الاقتصاد الوطني للرئيس الأمريكي باراك اوباما و(توم دونيلون) نائب مستشار الأمن القومي، أنّ العلاقات الصينية الأمريكية التي تتميز بأنها إيجابية وتعاونية وشاملة أصبحت أهم من ذي قبل حيث لا زال العالم يواجه انتعاشاً اقتصادياً غير ثابت إلى جانب العديد من التحديات البارزة^(٢).

وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها: أن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيكون مزيج من الصراع والتعاون في نفس الوقت، علماً أنّ هذا الصراع لن

^١ - ينظر: شبكة الصين ٢٠١٢ على موقع،

http://Arabic.China.Org.cn/news/txt/2012-006/20/content_25694091.htm

^٢ - نقلا عن: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية، (أبوظبي: مركز الإمارات، ٢٠٠٤)، ص ٩٤ - ١٠٩

يصل بأي حال من الأحوال إلى المواجهة العسكرية رغم التناقضات والقضايا الخلافية بين البلدين، أما التعاون بين الدولتين حيال ملفات آسيا الوسطى لاسيما العسكرية، فإن الصين تقابل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في مسألة ضرورة نزع الأسلحة النووية من منطقة آسيا الوسطى فهي تلتقي مع الولايات المتحدة الأمريكية في نقطة جوهرية وهي التي تتعلق بمصالحهم في تحقيق السلام والتنمية فالدول كلها ترغب في حفظ الاستقرار في العالم وجميعهم يسعى من أجل خلق بيئة ملائمة لتحقيق مصالحهم (٧). لقد أهتم الصينيون بمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل انطلاقاً من (٨): البحث عن بيئة مستقرة ومساعدة، ومنع الانفصاليين في إقليم سينكيانغ من تحقيق أهدافهم، وإن التأييد الصيني للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب يأتي لتحقيق جملة أهداف أمنية، هي: (٩)

١. قطع الدعم والإسناد عن الانفصاليين في إقليم سينكيانغ والذي كانوا يحصلون عليه من قبل تنظيم القاعدة والحركات الإسلامية في دول المنطقة .
٢. ربط دول آسيا الوسطى في الجهود الرامية لتحديد نشاطات المتطرفين الذين يدعمون الانفصاليين في إقليم سينكيانغ .
٣. تنشيط العلاقات الصينية الأمريكية من أجل دعم التأثير والنفوذ الصيني في منطقة آسيا الوسطى وتخفيف مصالحها الاقتصادية .

الخاتمة:

كان الدافع وراء التوجهات الصينية حيال اسيا الوسطى، هو سعيها لخلق بيئة إقليمية ودولية تسهل لها تفعيل ونمو قدراتها الاقتصادية من جهة، والحفاظ على سيادة واستقلال وضعها السياسي من جهة أخرى. أضف إلى ذلك حرص الصين على البحث عن الموارد الطبيعية لاسيما مصادر الطاقة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي دافعاً مهماً أيضاً في

٧-قراءات إستراتيجية، الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام ٢٠١٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(٣)، مارس ٢٠٠١، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي .:

<http://www.org.eg/acpss/ahram/2001->

٧- المصدر نفسه .

٧- محمد ياس حضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ .

تشكيل تحالفات الصين ورسم سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة، وهذا ما يفسر بشكل جلي التوجهات الصينية حيال آسيا الوسطى.

تعد الصين طرف دولي مهم وفاعل في منطقة آسيا لما تمتلكه من إمكانات وفر لها القدرة على توسيع حجم مساحه تحركاتها لاسيما الآسيوية، على حساب إطراف دولية مهمة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجع دورها في آسيا الوسطى لصالح الصين وروسيا، إن حرص الصين على لعب دور مهم في تنمية اقتصاديات هذه الجمهوريات وربطها بالاقتصاد الصيني، وذلك لتحقيق هدف مزدوج الإبعاد، فمن ناحية ضمان الاستقرار وكبح جماح التطرف المدفوع بدوافع الفقر، بما يضمن امن إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى باتجاه الصين، وكذلك فتح أسواق جديدة للصادرات الصينية سواء في آسيا الوسطى أو عبرها باتجاه أوروبا، الأمر الذي وضعها في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة، مما اجبرها على تبني إستراتيجية القوة الناعمة للنفوذ إلى دول المنطقة، وتحقيق مصالحها، عبر الارتكاز على منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم في عضويتها إلى جانب الصين وروسيا كازخستان وطاجيكستان وتركمانستان.

الملخص:

تحاول الصين ابرام - وادامة - روابط وصلات مستديمة مع دول اسيا الوسطى، لتحقيق غايات ودواعي سياسية وامنية واقتصادية، انطلاقاً من كونها قوة أقليمية فاعلة في قارة اسيا، محاولة ان تتفوق على اشد منافسيها (الولايات المتحدة) في هذه المنطقة (اسيا الوسطى) والتي هي الاخرى لها اهداف ومصالح لايمكن ان تتنازل عنها للصين، ووسط هذه الاجواء سيشتد التنافس المحموم بين اللاعبين الدوليين على جمهوريات اسيا الوسطى.

Abstract:

China is trying to conclude - and sustain – connections and links sustained with the Central Asian countries, to achieve the goals of political, security and economic reasons, from being a regional power active in the continent of Asia, trying to overtake the most of its competitors (the United States) in this region (Central Asia) which are her other goals and interests can not be waived by China, the center of this frenetic atmosphere will intensify competition between international on the Central Asian republics of the players.